

Distr.: General
17 October 2017
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة الاستثنائية لعام ٢٠١٧
٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، نيويورك
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت
الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

خطة الموارد المتكاملة للبرنامج الإنمائي وتقديرات الميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

تقرير مدير البرنامج

هذه الوثيقة تشكل تكملة أساسية للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2017/38). وتورد خطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة تقديرات الموارد المالية للخطة الاستراتيجية، التي تغطي كلا من الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية) للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وتشمل خطة الموارد المتكاملة الموارد العادية والموارد الأخرى، وتضم تقديرات الميزانية المتكاملة، التي تغطي الموارد العادية فقط. وترد هذه التقديرات وفقاً للنهج المنسق الذي وافق عليه البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

والهدف الشامل المتوخى من الميزانية المقترحة هو كفاءة الاستدامة المالية للبرنامج الإنمائي في ما يتعلق بالعنصر المؤسسي؛ وتحقيق توازن أفضل بين الموارد العادية والموارد الأخرى؛ وزيادة إنتاجيته مع مرور الزمن. وتمثل الخطة الاستراتيجية الجديدة حجة مقنعة للاستثمار في البرنامج الإنمائي. ونظراً لما يتمتع به البرنامج الإنمائي من خبرة تزيد على ٥٠ عاماً من العمل في أكثر من ١٧٠ بلداً وإقليماً، فقد اكتسب تأثيراً عالمياً واسعاً يمكنه من مواصلة عمله في التصدي للتحديات الإنمائية المعقدة، وذلك بالعمل بالتعاون مع شركائنا. ويسعى البرنامج الإنمائي إلى البناء على مواطن القوة هذه لزيادة تأثير البرامج باستخدام الموارد التي ائتمن عليها، وللإسهام في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويضع موظفو البرنامج الخبراء البرامج وينفذونها ويرصدونها ويقيمونها بعناية، كما تطبق الدروس المستفادة، حسب الاقتضاء، من أجل تحقيق أقصى قدر من التأثير. وتبين بيانات البرنامج الإنمائي المالية المراجعة بصورة



مستقلة باستمرار أن أكثر من ٨٨ ستمت من كل دولار من النفقات يُصرف على البرامج والخدمات من أجل تحقيق النتائج الإنمائية، وهي نسبة ستزيد إلى ٩١ ستمت من كل دولار من النفقات خلال السنوات الأربع المقبلة. ويلتزم البرنامج الإنمائي بإبقاء التكاليف الإدارية منخفضة، مع التخطيط لمواصلة إجراء مزيد من التخفيض من أجل زيادة التمويل المخصص للبرامج. وقد تضاعف أثر هذا الإنفاق مرات عديدة، حيث تجتذب استثمارات البرنامج الإنمائي التمويل الإضافي لأنشطة التنمية من مصادر أخرى. وسيعمل البرنامج الإنمائي على توسيع نطاق المجموعة العريضة من الشركاء الذين يعمل معهم، بما في ذلك حكومات البلدان المستفيدة من البرامج ومنظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، من أجل تحقيق هذه النتائج.

إن كامل تمويل البرنامج الإنمائي يتم عن طريق التبرعات. ولتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، يقدر مجموع الإيرادات في خطة الموارد المتكاملة ٢٢,٧ بليون دولار. وهذا يمثل معدل نمو سنوي متواضع بنسبة ٥ في المائة. وقد أدخلت تغييرات على مزيج التمويل تعكس الاتجاه نحو زيادة التمويل الجماعي والبرمجة المشتركة والشراكات الأوسع نطاقاً مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص، والانتقال من التمويل الشديد التخصيص إلى تمويل أقل تخصيصاً، مما يتيح مزيداً من المرونة في الاستجابة لمتطلبات التنمية والحالات الأزمات. وتقدر الموارد المتاحة لفترة السنوات الأربع، بما في ذلك الأرصدة المرحلة، بمبلغ ٢٥,٨ بليون دولار، ويقدر الإنفاق المقترح بمبلغ ٢٤ بليون دولار خلال نفس الفترة، وتقدر أرصدة البرامج المتعددة السنوات المرحلة بمبلغ ١,٨ بليون دولار. ومن أصل المبلغ ٢٥,٨ بليون دولار المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، يعتزم البرنامج الإنمائي توجيه ٢١,٧٥ بليون دولار، أي ٩١ في المائة، من الموارد العادية والموارد الأخرى، إلى الأنشطة (البرامج) الإنمائية، بزيادة ٣ في المائة عن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ومن مجموع الموارد المتاحة للبرامج، وهو ٢١,٧٥ بليون دولار، يقترح البرنامج الإنمائي ميزانية قدرها ١,٩٢ بليون دولار من الموارد العادية، و ١٩,٨٣ بليون دولار من الموارد الأخرى للأنشطة (البرامج) الإنمائية أثناء الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ويقترح البرنامج الإنمائي أن يبلغ العنصر المؤسسي من خطة الموارد المتكاملة ٢,٧٣ بليون دولار، منها ١,٠٩ بليون دولار من الموارد العادية و ١,٦٢ بليون دولار من الموارد الأخرى المتأتمية من استرداد التكاليف. ويؤمن البرنامج الإنمائي عالياً شراكته مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وهو يقترح الإبقاء على تمويل الموارد العادية في نفس مستوى المخصصات الفعلية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، استناداً إلى مساهمات الموارد العادية المتوقعة للميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

وسيؤدي تحويل نموذج أعمال البرنامج الإنمائي، عن طريق تحسين أساليب العمل وتعزيز القدرات على تقديم الخدمات المتكاملة، إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة والفعالية وممارسة في الوقت نفسه ضغوطاً إيجابية على المنظمة لتكون أكثر كفاءة.

وسُعرض خطة هذه الميزانية المتكاملة والميزانية المقترحة على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، التي ستعرض تقريرها على المجلس التنفيذي.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٤	أولا - السياق الاستراتيجي
٥	ثانيا - لماذا ينبغي أن يستثمر الشركاء في البرنامج الإنمائي
٦	ثالثا - خطة الموارد المتكاملة
٦	ألف - مقدمة
٨	باء - خطة الموارد المتكاملة المقترحة، للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨
١٧	رابعا - إطار النتائج والموارد المتكاملة
١٨	خامسا - تقديرات الميزانية المتكاملة
١٨	ألف - السمات الرئيسية والتغييرات المقترحة
٢٠	باء - دور الموارد الأساسية
٢٢	جيم - العناصر البرنامجية للميزانية المتكاملة، ٢٠٢١-٢٠١٨
٢٥	دال - الجزء المؤسسي من الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨
٢٦	هاء - الوظائف المؤقتة
٢٦	سادسا - استرداد الكلفة
المحتويات	
١٤	الجدول ١ - خطة الموارد المتكاملة، ٢٠٢١-٢٠١٨
	المرفق ألف - الجداول والأرقام التفصيلية (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)
	المرفق باء - المنهجية ومعلومات إضافية (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

أولا - السياق الاستراتيجي

١ - تطرح الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٣١ (DP/2017/38) رؤية لتطور البرنامج الإنمائي عبر السنوات الأربع المقبلة، في معرض استجابته للمشهد الإنمائي المتغير والاحتياجات المتطورة لشركائنا. وتصف الخطة السبل التي سنأخذ بها في دعم البلدان لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة، وكذلك غيرها من الالتزامات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

٢ - وتعزز الخطة التزامنا بالعمل في شراكة مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بوصف البرنامج الإنمائي عاملاً محفزاً وميسراً للدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة، حسب التكاليف الصادر عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

٣ - وتجب الخطة الاستراتيجية على سؤالين: (أ) ما الذي نريد أن يكون عليه البرنامج الإنمائي؟ (ب) وما الذي نريد تحقيقه؟

(أ) بحلول عام ٢٠٢١، نريد أن يكون البرنامج الإنمائي:

١' أكثر مرونة وابتكاراً وتنظيماً - ورائداً فكرياً ينجح في التعامل مع المخاطر وإدارتها؛

٢' شريكاً موثوقاً في بيئة إنمائية معقدة ومتطورة، مع استمرار التزامه بالولاية المنوطة بنا للحد من الفقر؛

٣' أكثر فعالية وكفاءة في التعامل مع الموارد المؤتمنين عليها.

(ب) بحلول عام ٢٠٢١، نريد أن نكون عاملاً حافزاً لتحقيق تقدم ملموس بشأن ما يلي:

١' القضاء على الفقر بجميع أشكاله - وإنقاذ الناس من براثن الفقر؛

٢' تسريع وتيرة التحولات الهيكلية في مجال التنمية المستدامة، ولا سيما من خلال الحلول الابتكارية التي لها آثار مضاعفة على جميع أهداف التنمية المستدامة؛

٣' بناء القدرة على الصمود أمام الأزمات والصدمات للحفاظ على المكاسب الإنمائية.

٤ - ولا يقصد بالخطة الاستراتيجية أن تكون جامعة أو ذات طابع إملائي. فهي تعرض مسارنا المقبل مع الحفاظ على المرونة في الاستجابة للاحتياجات القطرية الناشئة. وتقتصر هذه الخطة إدخال تحويلات شجاعة في البرنامج الإنمائي نظراً لأن أهداف التنمية المستدامة تتسم بالشجاعة، ولأننا نعتقد أنه يمكن للبرنامج الإنمائي الوفاء بهذا المستوى من الطموح انطلاقاً من عقود من الخبرة والشراكات القطرية العميقة واستناداً إلى الأشخاص المتفانين والمهنيين والمبتكرين الذين يعدون أعظم رصيد لدينا.

٥ - وتعرض هذه الوثيقة خطة الموارد المتكاملة للبرنامج الإنمائي وتقديرات الميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وهي عناصر مكملية للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2017/38)، وينبغي النظر فيها بالاقتران مع الخطة الاستراتيجية ومرفقاتها.

٦ - ويُسترد بالخطة الاستراتيجية في خطة الموارد المتكاملة، التي تشمل تقديرات الميزانية المتكاملة، وتوفر الأموال للخطة الاستراتيجية.

ثانياً - لماذا ينبغي أن يستثمر الشركاء في البرنامج الإنمائي؟

٧ - ينبغي أن يواصل الشركاء في التمويل الاستثمار في البرنامج الإنمائي، وذلك للأسباب التالية:

(أ) البرنامج الإنمائي شريك قوي وموثوق به في تحقيق النتائج الإنمائية، وذلك على نحو ما أكدته تقارير التقييم الصادرة عن مكتب التقييم المستقل^(١). وقد استفاد البرنامج الإنمائي في صياغة هذه الوثيقة من الدروس المستفادة من تنفيذ البرامج والمشاريع، ومن تحليل النتائج وعوامل الأداء، وكذلك من نتائج المراجعة والتقييم.

(ب) يستخدم البرنامج الإنمائي، في سياق سعيه إلى تحقيق أثر إنمائي قابل للقياس، أصوله ونقاط قوته من أجل تحقيق النتائج. وهو يقدم الخدمات على الصعيد العالمي لدعم العمود الفقري التشغيلي لمنظمة الأمم المتحدة، وسيقدم برامج الدعم القطري وبرامج خدمات الاستشارة والتنفيذ على الصعيد العالمي دعماً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى برامج الدعم، سيعزز البرنامج الإنمائي القيادة الفكرية والابتكار والضمان، وسيستفيد من التمويل المخصص للأهداف (انظر الفقرة ٥٠ والشكل ٤ للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

(ج) تكفل آليات الحوكمة وإطار المساءلة إدارة الصناديق في إطار المساءلة الائتمانية المناسبة، مما أسفر عن آراء لمراجعة حسابات المنظمة غير مشفوعة بتحفظات (نظيفة) لمدة ١٢ عاماً. ويتعلم البرنامج الإنمائي من توصيات هيئات الرقابة المستقلة وينفذها، مما يسفر عن تحسينات باستمرار. واحتفظ البرنامج الإنمائي برتبته العليا للسنة الثانية على التوالي على مؤشر شفافية المعونة المسمى 'أنشر ما تُمَوِّل'، وذلك بزيادة نوعية وكمية نتائج مشاريعه وبياناته المالية ووثائقه المنشورة في عام ٢٠١٦.

(د) سيعزز البرنامج الإنمائي قاعدته التمويلية لمساعدة الحكومات في الحصول على التمويل^(٢) اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يحشد البرنامج الإنمائي ما بين ٦ دولارات و ٣٠ دولاراً في شكل موارد أخرى مقابل كل دولار من الموارد البرنامجية العادية، الأمر الذي يدل على الأثر المضاعف للموارد العادية. وبدعم من شركاء التمويل، سيسعى البرنامج الإنمائي إلى تغيير مزيج الموارد ونوعيتها، والانتقال من التمويل الشديد التخصيص إلى تمويل أقل تخصيصاً، وإلى توفير مزيد من المرونة في الاستجابة لمتطلبات التنمية والحالات الأزمات.

(هـ) ويسلم البرنامج الإنمائي بأن الساحة الإنمائية آخذة في التغير، وهو سيعمل على توسيع نطاق قائمته من الأدوات المالية لمساعدة البلدان المستفيدة من البرامج في الوصول إلى فرص التمويل الإنمائي وتزويد الشركاء بطرائق مختلفة للاستثمار في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

(١) أبرز تقرير تقييم الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2017/32)، الصادر عن مكتب التقييم المستقل بعض النتائج الرئيسية التي حققها البرنامج الإنمائي، مما يدل على أن الاستثمار في البرنامج الإنمائي قد حقق فوائد ملموسة.

(٢) سيعدم البرنامج الإنمائي الحكومات في إيجاد طرائق جديدة لتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لتمويل أهداف التنمية المستدامة.

(و) مع توفر حضور للبرنامج الإنمائي في نحو ١٧٠ بلدا وإقليما، فإنه يمتلك أكبر قاعدة تشغيلية في أسرة الأمم المتحدة، حيث يقدم طائفة وافرة وقدرًا كبيراً من الخدمات للمنظومة برمتها. وسيتيح التحسن المطرد في كفاءته التشغيلية تعزيز التوجه نحو خدمة العملاء بحيث يقدم الدعم التشغيلي المتكامل بشكل أفضل إلى المنظمات الأخرى، ولا سيما الشركاء غير المقيمين.

(ز) البرنامج الإنمائي منظمة لا يشوبها ترهل وقد أثبتت كفاءتها وفعاليتها على مدى الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وفي الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، سيسعى البرنامج الإنمائي لتحقيق مزيد من الإنتاجية والكفاءة والفعالية، وتحسين معدل الكفاءة الإدارية.

ثالثاً - خطة الموارد المتكاملة

ألف - مقدمة

٨ - يقدم هذا الفصل معلومات عما يلي: (أ) استعراض الأداء المالي لأول خطة موارد متكاملة وميزانية متكاملة لفترة أربع سنوات، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. (ب) الدروس المكتسبة؛ (ج) خطة الموارد المتكاملة المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، والتي تشمل السمات الرئيسية والموارد المتاحة (الإيرادات) واستخدام الموارد (النفقات).

٩ - وتستند هذه الوثيقة إلى النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي وإلى قرارات المجلس التنفيذي ذات الصلة، وهي تسترشد بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والتوصيات الواردة في التقييم المستقل للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2017/32)، حسب الاقتضاء. وتستخدم في عرض معلومات الميزانية فئات تصنيف التكاليف، ومنهجيات استرداد التكاليف (القرار ٣٢/٢٠١٠)، والنهج المتبعة في إسناد التكاليف (القرارات ٢٧/٢٠١٢ و ٩/٢٠١٣) والتي أقرها المجلس التنفيذي.

١٠ - وتشكل الميزانية المتكاملة (الموارد العادية)، التي أقرها المجلس التنفيذي، جزءاً من خطة الموارد المتكاملة، والتي تشمل كلاً من الموارد العادية والموارد الأخرى.

١١ - وسيُجرى استعراض منتصف المدة للميزانية المتكاملة الأساسية، جنباً إلى جنب مع استعراض للخطة الاستراتيجية، في حزيران/يونيه ٢٠١٩، على غرار الاستعراض الذي أُجري للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وسيوفر الاستعراض فرصة للتفكير في قرارات تتخذها الدول الأعضاء وكذلك في تقرير الأمين العام، حول القضايا الأوسع نطاقاً المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة. وسيناقش أيضاً في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي، والتي ستُعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٨، العمل المشترك الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في ما يتعلق باسترداد التكاليف.

استعراض الأداء المالي، ٢٠١٤-٢٠١٧

١٢ - يبرز الجدول ١ (ب) من المرفق ألف الأداء المالي الفعلي مقارنةً بخطة الموارد المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

١٣ - إنَّ البرنامج الإنمائي منظمة ذات مصادر تمويل متعددة. وقد بلغ مجموع المساهمات ٢٧٨ ٢٧٨ مليون دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك ٢٧١٥ مليون دولار من الموارد العادية، و ٥٦٣ ١٥ مليون دولار من الموارد الأخرى. وتقدم الفقرات الفرعية (أ) '١' - '٣' أدناه لمحة عامة عن الموارد المخصّصة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ حسب تصنيف البلدان - البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل التي يزيد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها على ٦٦٠ ٦ دولاراً - للبلدان المؤهلة المستفيدة من البرامج والبلدان المساهمة الصافية، تماشياً مع قرارات المجلس التنفيذي ٢٨/٢٠١٢ و ٢٨/٢٠١٣ و ٣٠/٢٠١٣. وترد في ما يلي النقاط الرئيسية المعروضة بالتفصيل في الجدول ٣:

(أ) في ما يتعلق بالموارد العادية، حُصص للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل ما قدره ٨٤٢ مليون دولار (١٣٠٥ ملايين دولار من الموارد البرنامجية - في إطار البند ١ من هدف تخصيص الموارد الأساسية، ومن موارد برنامجية أخرى - و ٥٣٦ مليون دولار من الموارد المؤسسية). ويقسّم ذلك كما يلي:

'١' تلقت البلدان المنخفضة الدخل نسبة كبيرة من الموارد البرنامجية والمؤسسية: ٨٦ في المائة (١٢١ مليون دولار) من الموارد البرنامجية، و ٥٥ في المائة (٢٩٤ مليون دولار) من الموارد المؤسسية.

'٢' تلقت البلدان المتوسطة الدخل التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن ٦٦٠ دولاراً ما نسبته ١٢ في المائة (١٦١ مليون دولار) من الموارد البرنامجية وما نسبته ٣٧ في المائة (٢٠١ مليون دولار) من الموارد المؤسسية.

'٣' تلقت البلدان المتوسطة الدخل التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على ٦٦٠ دولاراً ما نسبته ٢ في المائة (٢٣ مليون دولار) من الموارد البرنامجية وما نسبته ٨ في المائة (٤٢ مليون دولار) من الموارد المؤسسية. ويتماشى ذلك مع القرار ٢٨/٢٠١٢ (الترتيبات في مجال البرمجة) والقرار ٣٠/٢٠١٣ (تمويل الحضور المادي المتميز). وترد التفاصيل في المرفق بء، الفرع رابعاً.

'٤' لم تتلق البلدان المساهمة الصافية لا موارد برنامجية أساسية ولا موارد مؤسسية (باستثناء تكلفة المنسق المقيم/الممثل المقيم، والتي تندرج ضمن الدعم المقدم من البرنامج الإنمائي إلى دعامة أنشطة تنسيق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية).

(ب) ساعدت الموارد العادية المقدمة إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ على الاستفادة من الموارد الأخرى، والتي استكملت بدورها الموارد العادية في تحقيق النتائج الإنمائية عن طريق البرامج المتعددة التمويل. ووردت موارد أخرى قدرها ١٣ ٦٥٩ مليون دولار من الشركاء الثنائيين ومتعدّدي الأطراف والشركاء الحكوميين في البلدان المستفيدة من البرامج. وتلقت البلدان المنخفضة الدخل ما نسبته ٥٥ في المائة، أي ٧٥٢٧ مليون دولار. وفي المقابل، حصلت البلدان المتوسطة الدخل التي يقلّ فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن ٦٦٠ دولاراً على

ما نسبته ٢٩ في المائة، أي ٣ ٩٩٢ مليون دولار، بينما تلقت البلدان المتوسطة الدخل التي يزيد فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على ٦ ٦٦٠ دولاراً ما نسبته ١٤ في المائة، أي ١ ٩٠٥ ملايين دولار. وتلقت البلدان المساهمة الصافية الرصيد البالغ ٢ في المائة، أي ٢٣٥ مليون دولار.

(ج) ومن المهم الإشارة إلى مساهمات البلدان المستفيدة من البرامج في تمويل الحضور المحلي للبرنامج الإنمائي، عن طريق المساهمات الحكومية في تكاليف المكاتب المحلية (مساهمات نقدية، يبلغ مجموعها ١٠٢ مليون دولار؛ ومساهمات عينية، تبلغ قيمتها الإجمالية ٣٣ مليون دولار) في حالة البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل؛ والمساهمات في هذه التكاليف من جانب البلدان المتوسطة الدخل التي يبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي فيها أكثر من ٦ ٦٦٠ دولاراً ومن البلدان المساهمة الصافية (ما مجموعه ٥٢ مليون دولار). ويبيّن المرفق باء، الفرع الرابع (المساهمات الحكومية في تغطية التكاليف المحلية للمكاتب) والفرع الخامس (تمويل الحضور المادي المتباين) التفاصيل ذات الصلة. وتشكل مساهمات البلدان المستفيدة من البرامج مصادر لتمويل الموارد المؤسسية.

الدروس المستفادة من تنفيذ الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

١٤ - طلب المجلس التنفيذي في قراره ١٠/٢٠١٦، إلى البرنامج الإنمائي أن يقوم، بالتشاور مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، حسب الاقتضاء، بمراجعة الدروس المستفادة من الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، لدى إعداد تقديرات الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

١٥ - وترد الدروس المستفادة من تنفيذ الميزانية المتكاملة في الفرع أولاً - ب من المرفق باء.

باء - خطة الموارد المتكاملة المقترحة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

الأهداف

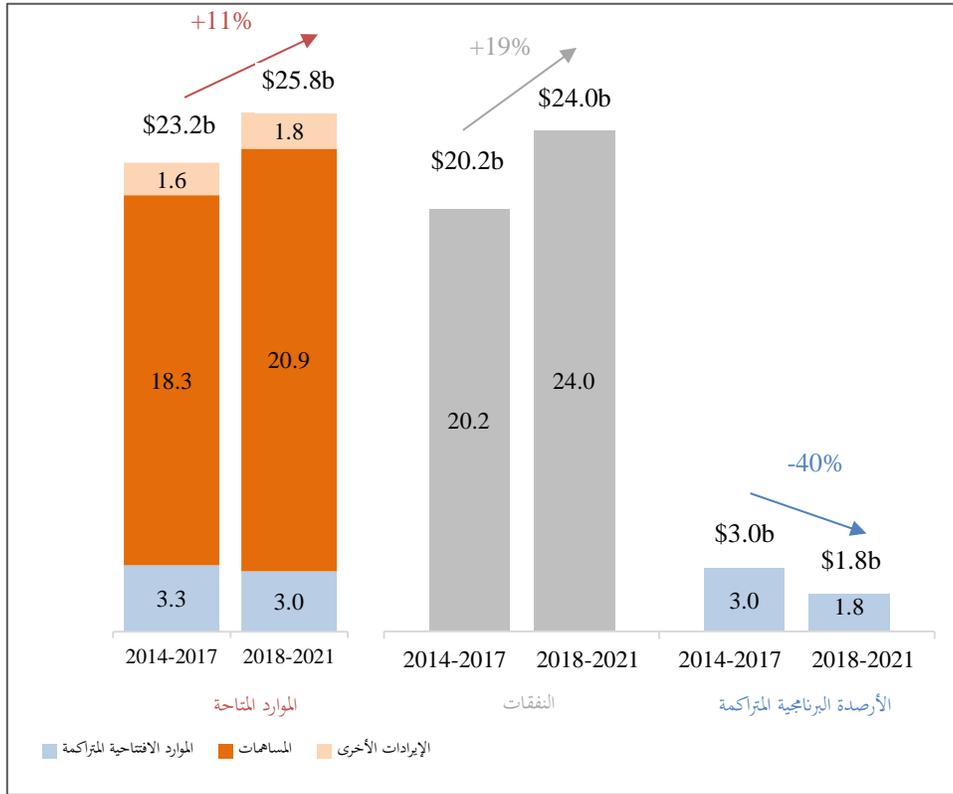
١٦ - ترد في ما يلي أهداف خطة الموارد المتكاملة (وتقديرات الميزانية المتكاملة) للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.



السمات الرئيسية لخطة الموارد المتكاملة وتقديرات الميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١
 ١٧ - ترد لمحة عامة عن السمات الرئيسية لخطة الموارد المتكاملة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، في
 الشكل ١ أدناه.

الشكل ١

السمات الرئيسية لخطة الموارد المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١



١٨ - ويقترح البرنامج الإنمائي نمواً بنسبة ١١ في المائة في الموارد المتاحة، بما في ذلك نمو سنوي في
 المساهمات بنسبة ٥ في المائة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (انظر المرفق ألف، الشكل ١-ب). ومن المتوقع أن
 يسفر هذا النمو عن توفير موارد إجمالية قدرها ٢٥,٨ بليون دولار. كذلك، يُقدر مجموع النفقات
 بـ ٢٤ بليون دولار للفترة نفسها. ويشكل مبلغ ٢٤ بليون دولار زيادةً إجمالية في الإنفاق بنسبة ١٩ في
 المائة مقارنة بالفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وبذلك سيتبقي بحلول نهاية عام ٢٠٢١ رصيد قدره ١,٨ بليون
 دولار من الموارد المتاحة لتنفيذ المشاريع المتعددة السنوات. ويجري تكبّد جميع النفقات، بما في ذلك
 عمليات السحب من أرصدة موارد البرامج المتراكمة، تماشياً مع الإطار التنظيمي للبرنامج الإنمائي ومع
 اتفاقات التمويل ذات الصلة، حيثما ينطبق ذلك. ويغطي الرصيد البالغ ١,٨ بليون دولار أرصدة موارد
 البرامج المتراكمة التي تم استلامها وأدرجت في البرمجة لأغراض الإنجاز بعد عام ٢٠٢١. وأرصدة موارد
 البرامج المتراكمة هي من أموال المشاريع الأكثر تخصيصاً، ولا يمكن نقلها بين المشاريع (أي أنه يجب
 إنجازها وفقاً لوثائق المشاريع واتفاقات التمويل ذات الصلة)، وهي مبرمجة لأغراض الإنجاز على مدى
 سنوات متعددة (لعدم إنفاق الموارد بالضرورة في السنة التي ترد فيها). ويستمر البرنامج الإنمائي في التماس

الفرص للتعجيل بتحقيق النتائج الإنمائية في وقت مبكر ومواصلة تقليص أرصدة موارد البرامج المتراكمة، مع مراعاة دورة البرنامج، والبرامج المتعددة السنوات، واتفاق المانحين، والإطار التنظيمي والإداري المعتمد لدى البرنامج الإنمائي.

١٩ - وستحفر الزيادة في الإنفاق الإجمالي على الأنشطة الإنمائية (البرامج)، من خلال "الحلول الإنمائية التي تحمل بصمة البرنامج" والموصوفة في الفقرة ٤٢، إحراز تقدم على صعيد القضاء على الفقر، والتحويل الهيكلي من أجل التنمية المستدامة، وبناء القدرة على الصمود. وسيحقق ذلك دون أي نمو في الميزانية المؤسسية وعن طريق تخفيض الموارد المقرّر تخصيصها لأنشطة الإدارة. وتشمل تكلفة أنشطة الإدارة العامة والسياسات والنظم والبنى الأساسية للأدوات اللازمة لدعم الخدمات الإنمائية والتنظيمية. ولا يطلب البرنامج الإنمائي تمويلاً مؤسسياً إضافياً لتنفيذ حلوله وبرامجه؛ وستُغطى النفقات المتكررة في حدود الأموال المطلوبة.

٢٠ - وتستند الزيادة في الإنفاق على الأنشطة الإنمائية إلى زيادة في نسبة مجموع الموارد، من الموارد العادية والموارد الأخرى، المخصصة للعنصر البرنامجي في خطة الموارد المتكاملة المقترحة، من ٨٨ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ إلى ٩١ في المائة في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. فلكل دولار من الموارد المنفقة، يخصص ٩١ سنتاً للعناصر البرنامجية ويخصص الباقي للميزانية المؤسسية (انظر الشكل ٢).

٢١ - ويقترح البرنامج الإنمائي مواصلة الاستفادة من الموارد العادية في دعم البلدان المؤهلة للمشاركة في الترتيبات المتخذة في مجال البرمجة، عن طريق زيادة نسبة الموارد العادية المخصصة للأنشطة الإنمائية (البرامج) والحد من العنصر المؤسسي للميزانية المتكاملة. وستنفذ الزيادة في هذه النسبة بصورة سنوية على مدى فترة السنوات الأربع، بحيث تقسم الميزانية المتكاملة إلى عنصر برنامجي نسبته ٦٣ في المائة وعنصر مؤسسي نسبته ٣٧ في المائة (انظر الشكل ٥).

٢٢ - وقد عدلت المخصصات المقترحة رصدها لأنشطة الأمم المتحدة في مجال التنسيق حسب التضخم، وزيدت بما قدره ٢٥ مليون دولار. وواصل البرنامج الإنمائي رصد المخصصات للاضطلاع بمهام مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، ومكتب الأخلاقيات، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. وتماشياً مع سياسة التقييم التي أقرها المجلس التنفيذي، يقترح البرنامج الإنمائي تخصيص نسبة ٠,٢ في المائة من تقديرات الموارد البرنامجية المجمعة (العادية وغيرها) للاضطلاع بمهام مكتب التقييم المستقل، مما يزيد المخصصات المقدّرة بمبلغ قدره سبعة ملايين دولار مقارنة بالفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ولم تجر زيادة أية أنشطة مؤسسية متكررة أخرى. وقد تأثر ما تبقى من الأنشطة المتكررة المتعلقة بالإدارة، والتي طُبّق فيها القدر الأكبر من تخفيض الموارد، على النحو المبين في الجدول ١ من المرفق ألف.

٢٣ - وفي الوقت نفسه، فمن أجل الشروع في هذا التخفيض، وفي إطار الالتزام بتحويل نموذج أعمال البرنامج الإنمائي، يُقترح تخصيص اعتماد يُرصد مرة واحدة للاستثمار الاستراتيجي في العنصر المتعلق بأنشطة الإدارة غير المتكررة من الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وذلك من أجل دعم تسريع وتيرة إنجاز أفضل النتائج البرنامجية في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. ويقترح اتباع مساري عمل لتسريع وتيرة الإنجاز، وهما مسار أداء نموذج الأعمال ومسار ابتكار نموذج الأعمال (ترد التفاصيل في الفقرة ٣٨ (د)).

الموارد المتاحة (الإيرادات)

٢٤ - بناء على توقعات التمويل، يقدر البرنامج الإنمائي أن الموارد الإجمالية المتاحة ستبلغ ٧٨٤ ٢٥ مليون دولار لتمويل الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، مما يمثل زيادة مقدارها ٥٦٠ ٢ مليون دولار (١١ في المائة) على مبلغ ٢٢٤ ٢٣ مليون دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (انظر المرفق ألف، الشكل ١- ألف).

٢٥ - ويبلغ مجموع المساهمات المقدرة ٩٠٩ ٢٠ مليون دولار لهذه الفترة، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٦٣١ ٢ مليون دولار (١٤ في المائة) بالمقارنة بمبلغ ٢٧٨ ١٨ مليون دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وتشمل هذه المساهمات مبلغاً قدره ٧١٠ ٢ مليون دولار كموارد عادية (المبلغ المقابل في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧: ٧١٥ ٢ مليون دولار)، ومبلغاً قدره ١٩٩ ١٨ مليون دولار كموارد أخرى (المبلغ المقابل في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧: ٥٦٣ ١٥ مليون دولار). وترد تقديرات المساهمة السنوية بحسب مصادر التمويل الرئيسية في المرفق ألف، الشكل ١- باء.

٢٦ - وتمثل الأولويات الرئيسية لتعبئة الموارد في تحقيق استقرار الاتجاه التنازلي في الموارد العادية وعكسه، بما يتواءم مع طموح كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والاستعراض السياسي الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، والخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ودور البرنامج الإنمائي في منظومة الأمم المتحدة، من خلال ما يلي:

(أ) تغيير مزيج الموارد غير الأساسية:

١' الدعوة إلى زيادة الأموال المجمعمة والبرمجة المشتركة من أجل تقديم الدعم على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

٢' الدعوة إلى زيادة المرونة في الموارد غير الأساسية؛

(ب) زيادة إمكانية حصول البلدان على الموارد من الصناديق الرأسية؛

(ج) زيادة تعبئة الموارد المحلية في جميع المناطق؛

(د) تعميق وتوسيع نطاق الشراكات القائمة مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص.

٢٧ - ولمساعدة البلدان على بلوغ أهداف التنمية المستدامة، ولكي يبقى البرنامج الإنمائي شريكاً موثوقاً في تعبئة الموارد الإنمائية اللازمة لدعم الخطة الاستراتيجية، فإنه سيعمل على إنشاء الأدوات المالية الابتكارية التي ستعزز دوره كشريك في تحقيق النتائج الإنمائية المستدامة والقابلة للقياس (انظر المرفق باء، الفرع ١ ج). ونظراً للدور الهام الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، بوصفه شريكاً للبرنامج الإنمائي، ستظل موارد القطاع الخاص والمنح التي تركز على أقل البلدان نمواً تشكل حافزة الصندوق. وسيركز البرنامج الإنمائي في استخدامه للأدوات المالية على البلدان التي لا تنتمي إلى فئة أقل البلدان نمواً. وليست تلك الأدوات المالية سوى إضافة للمجموعة المتوفرة حالياً لدى البرنامج الإنمائي تعمق العلاقات مع الشركاء الحاليين وتقييم العلاقات مع الشركاء الجدد. وسيطلب تنفيذ بعض الصكوك ادخال تغييرات في النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي، وهي تغييرات سنقدمها. وسنستفيد من الخبرة الفنية للصندوق حسب الاقتضاء.

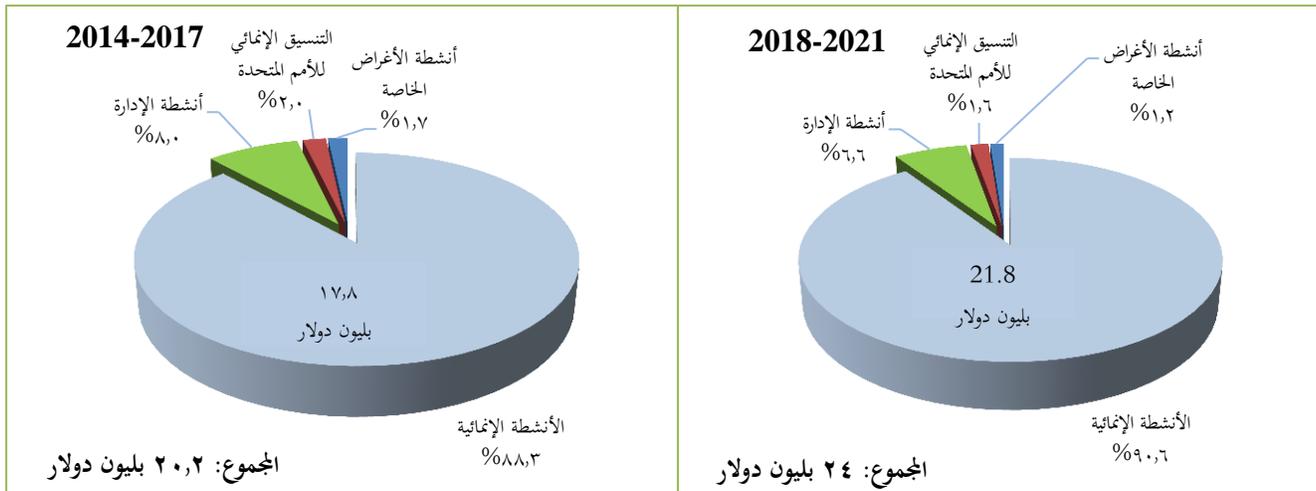
استخدام الموارد (النفقات)

٢٨ - يقدر مجموع النفقات بمبلغ ٢٤.٠٢٨ مليون دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٣٨٣٨ مليون دولار (١٩ في المائة) على المبلغ ٢٠.١٩٠ مليون دولار المقابل في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. (انظر الشكل ٢).

٢٩ - ويقدم الشكل ٢ لمحة عامة عن تقديرات استخدام مجموع الموارد في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ مقارنة بالفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، حسب تصنيف التكاليف.

الشكل ٢

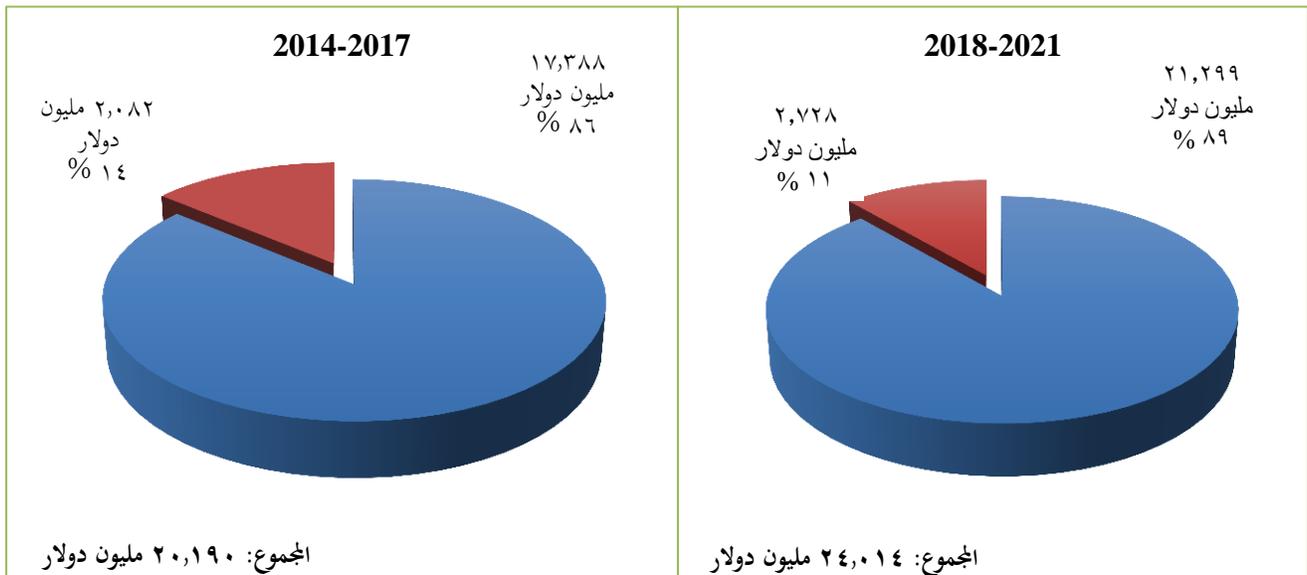
تقديرات استخدام مجموع الموارد في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١



٣٠ - وتبلغ تكاليف العناصر البرنامجية لخطة الموارد المتكاملة ٢١.٢٩٩ مليون دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٣.٩١٢ مليون دولار (٢٣ في المائة) على المبلغ ١٧.٣٨٨ مليون دولار المقابل في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، على النحو المبين في الشكل ٣ أدناه.

الشكل ٣

مقارنة بين الفئات الرئيسية للإنفاق في الفترتين ٢٠١٤-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠٢١



٣١ - وتبلغ قيمة العناصر المؤسسية لخطة الموارد المتكاملة ٢,٧٢٨ مليون دولار، وهو مبلغ يمثل انخفاضاً قدره ٧٤ مليون دولار (٣ في المائة) بالمقارنة بالمبلغ ٢,٨٠٢ مليون دولار المقابل في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ على مدى السنوات الأربع للخطة، كما هو مبين في الشكل ٣ أعلاه.

٣٢ - بالاقتران مع العمل الجاري بشأن نماذج الأعمال الجديدة، سيضطلع البرنامج الإنمائي بأنشطة تهدف إلى تعزيز فعاليته وكفاءته، ولا سيما في مجالات الخدمات الاستشارية الإدارية والسياساتية. وسيسعى البرنامج الإنمائي إلى تحقيق فعالية التكلفة ومواصلة اتخاذ تدابير التحسين التي ترمي إلى وضع ميزانية متوازنة بحلول نهاية عام ٢٠١٩. وستستكمل هذه الأنشطة المحددة زمنياً بإجراءات أخرى متوسطة وطويلة الأجل تتعلق بنموذج الأعمال، بما في ذلك اتباع النهج الابتكارية. وتشمل تدابير الكفاءة من حيث التكلفة انخفاضاً في نفقات الإيجار من خلال مواصلة دمج مباني المكاتب في نيويورك وإمكانية الاشتراك في الحيز مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وعلى المدى القصير، سيطبق البرنامج الإنمائي نهجاً مدروساً لشغل الوظائف التي ستصبح شاغرة من جراء التقاعد. وسيسترشد البرنامج الإنمائي بالتوصيات ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ الواردة في التقييم المستقل للخطة الاستراتيجية (DP/2017/32) في الأخذ بنموذج للمنظمة يتسم بالمزيد من المرونة والتوجه نحو الشراكة.

٣٣ - وفي مجال التحسين المستمر، سيقبل المزيد من الدمج الرأسي والأفقي للإدارة من الإنفاق على مهام مكتب الدعم الإداري للبرنامج الإنمائي. وستتقرر زيادة دقة تحديد تكاليف الخدمات التي يقدمها البرنامج الإنمائي إلى أسرة الأمم المتحدة من أجل ضمان التوزيع المنصف والشفاف للتكاليف والمستويات الملائمة لاسترداد الكلفة. ولذلك، مع أنه من المرجح أن تزداد النفقات الإجمالية المتعلقة بالخدمات الإدارية، فإنه التكاليف الصافية التي يتحملها البرنامج الإنمائي ستخف من خلال تحسين استرداد تكلفة الخدمات. وتعد هذه المناقشة أوسع نطاقاً في إطار أسرة الأمم المتحدة، وستتحقق الفوائد في أحسن الأحوال في عام ٢٠١٩. وسييسد النهج المباشر لاسترداد تكاليف المشاريع في عام ٢٠١٨ وسيطبق بدقة متزايدة عبر سبل منها تحسين تحديد الأهداف والرصد والإبلاغ عن النتائج على الصعيدين الإقليمي والقطري. وسيجري استعراض وتبسيط إجراءات تسيير العمل التي تؤثر على إنجاز المشاريع - مما سيولد بدوره إيرادات ناجمة عن استرداد تكاليف الخدمات الإدارية العامة للمنظمة خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ من أجل تحسين معدلات الإنجاز.

٣٤ - ومن أصل المبلغ المقترح ٢ ٧٢٨ مليون دولار في النفقات المؤسسية، سيمول مبلغ قدره ٩٥٧ مليون دولار (٣٥ في المائة) من الموارد العادية؛ وسيمول مبلغ قدره ١ ٦٣٤ مليون دولار (٦٠ في المائة) من إيرادات استرداد التكاليف المتعلقة بموارد أخرى؛ ومبلغ قدره ١٣٧ مليون دولار (٥ في المائة) من الإيرادات الأخرى.

٣٥ - وفي إطار النفقات المؤسسية، يقدر أن تزداد نسبة الأنشطة المؤسسية الممولة من الإيرادات المتأتمية من استرداد التكاليف من ٦٥ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ إلى ٦٧ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٢١، حيث تشير التقديرات إلى انخفاض تمويل الموارد العادية من ٣٧ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ إلى ٣٢ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٢١ (انظر المرفق ألف، الشكل ٢).

تقديرات ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٤				تقديرات الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١					
الموارد العادية	الموارد الأخرى	استرداد التكاليف	مجموع الموارد	النسبة المئوية من المجموع	الموارد العادية	الموارد الأخرى	استرداد التكاليف	مجموع الموارد	النسبة المئوية من المجموع
٤٤,٤	-	٣٠,٨	٣٥,٣	٢٨,٠	-	-	٢٨,٠	٢٨,٠	٢٨,٠
٥٨٧,٠	-	١٠٢١,٠	١٦٠٨,١	٨,٠	٥١٦,٦	-	١٠٥٠,٧	١٠٥٦,٣	٦,٦
رابعاً - أنشطة الأغراض الخاصة									
رابعاً ألف - الاستثمارات الرأسمالية									
٦,٢	-	٣٥,١	٤١,٣	-	-	-	٢٩,٩	٢٩,٩	٢٩,٩
رابعاً باء ١ - العمليات غير التابعة للبرنامج الإنمائي (متطوعو الأمم المتحدة)									
٤٢,٤	-	٦٨,٦	١١٠,٩	٤٢,٤	-	-	٤١,٢	٨٣,٦	٨٣,٦
رابعاً باء ٢ - العمليات غير التابعة للبرنامج الإنمائي (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية)									
١٢,٢	-	-	١٢,٢	١٢,٢	-	-	-	١٢,٢	١٢,٢
رابعاً باء ٣ - العمليات غير التابعة للبرنامج الإنمائي (الخدمات المقدمة لمنظمات الأمم المتحدة الشريكة)									
-	-	١٨٢,٢	١٨٢,٢	-	-	-	١٩٠,٤	١٩٠,٤	١٩٠,٤
رابعاً باء - المجموع الفرعي للعمليات غير التابعة للبرنامج الإنمائي والتي يديرها البرنامج									
٥٤,٥	-	٢٥٠,٨	٣٠٥,٣	٥٤,٧	-	-	٢٣١,٦	٢٨٦,٣	٢٨٦,٣
مجموع رابعاً - أنشطة الأغراض الخاصة									
٦٠,٧	-	٢٨٥,٩	٣٤٦,٦	١,٧	٥٤,٧	-	٢٦١,٥	٣١٦,١	١,٢
مجموع العناصر المؤسسية									
١١٦٧,٢	-	١٦٣٥,٠	٢٨٠٢,٢	١٠٩٣,٩	-	-	١٦٣٤,٤	٢٧٢٨,٣	٢٧٢٨,٣
مجموع العناصر البرنامجية									
١٧٣٨,٣	-	١٥٦٤٩,٣	١٧٣٨٧,٥	١٧٩٣,٠	-	-	١٩٥٠٦,٣	٢١٢٩٩,٣	٢١٢٩٩,٣
المجموع ٢ - تقديرات النفقات (أولاً + ثانياً + ثالثاً + رابعاً)									
٢٩٠٥,٥	١١٨٤٧,٠	١٦٣٥,٠	٢٠١٨٩,٨	٢٨٨٦,٩	١٩٥٠٦,٣	١٦٣٤,٤	٢٤٠٢٧,٦	٢٤٠٢٧,٦	٢٤٠٢٧,٦
٣ - رصيد الموارد									
٢٤٦,٥	٢٧٨٧,٨	-	٣٠٣٤,٢	٢٠٦,٦	١٥٥٠,٢	-	١٧٥٦,٩	١٧٥٦,٩	١٧٥٦,٩

(أ) يعكس الرصيد الافتتاحي المبالغ الفعلية المسجلة في البيانات المالية للبرنامج الإنمائي. وعملاً بالشكل المنسق لعرض الميزانية المتكاملة، تختلط أرصدة استرداد التكاليف مع أرصدة الموارد الأخرى.

(ب) يتضمن مساهمات حكومية في تغطية التكاليف المحلية للمكاتب؛ وتنتج إيرادات برنامج متطوعي الأمم المتحدة عن توفير المتطوعين للعمل لدى منظمات الأمم المتحدة، وإيجاد صلة محاسبية لسداد ضرائب الدخل التي يدفعها موظفو الأمم المتحدة على مرتباتهم؛ والفوائد، والإيرادات المتنوعة، والتسويات ذات الصلة بمكاسب/خسائر صرف العملات الأجنبية، وزيادة/نقصان الأرصدة الافتتاحية للاحتياطات، والنفقات المتنوعة.

(ج) يتضمن الموارد العادية في الفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢١ ميزانية مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تبلغ ٢٦,٢ مليون دولار (الميزانية المؤسسية) وتشمل ١٢,٢ مليون دولار (الميزانية المؤسسية) و ١٤ مليون دولار (الميزانية البرنامجية).

٣٧ - **الأنشطة الإنمائية:** ترفع النفقات المقترحة والبالغة ٢١ ٧٥١ مليون دولار من نسبة الموارد الإجمالية المستخدمة للأنشطة الإنمائية من ٨٨ في المائة إلى ٩١ في المائة. وسيحقق ذلك من خلال الإسراع في تحقيق أجود النتائج الإنمائية باستخدام الموارد التي ستجري تعبئتها أثناء فترة السنتين

الزيادة المقترحة في الأنشطة الإنمائية تتماشى مع الهدف التالي لخطة الموارد المتكاملة هذه ومع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وبالاعتماد على الأرصدة البرنامجية المتراكمة والبالغة ٣٠٣٤ مليون دولار. وهذه الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١:

تسريع وتأثير إنجاز أعلى النتائج الإنمائية جودة

٣٨ - يشمل المبلغ ٢٧٢٨ مليون دولار الموظف في الأنشطة المؤسسية ما يلي:

(أ) أنشطة تنسيق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمبلغ قدره ٣٣٠ مليون دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٢٥ مليون دولار في تخصيص الموارد العادية (٨ في المائة) عن المبلغ ٣٠٥ مليون دولار المخصص في عام ٢٠١٤. وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، تم تمويل مبلغ قدره ٣٠ مليون دولار من أرصدة الموارد الأخرى المتبقية من السنوات السابقة، وتقديمه إلى مكتب تنسيق العمليات الإنمائية. بالإضافة إلى المبلغ ٣٣٠ مليون دولار، يقترح تقديم مبلغ قدره ٦٤ مليون دولار لدعم أنشطة المنسق المقيم في إطار العناصر البرنامجية للميزانية المتكاملة، وهو نفس المبلغ المخصص لتلك الأنشطة في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧.

(ب) الأنشطة الإدارية المتكررة التي تبلغ تكلفتها ١٤٢٤ مليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضاً قدره ٣٤ مليون دولار (٢ في المائة) من التكاليف المسجلة في عام ٢٠١٤ والبالغة ١٤٥٨ مليون دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وستنخفض نسبة الكفاءة الإدارية من ٨ في المائة إلى ٦,٦ في المائة، تمشياً مع الهدف التالي لخطة الموارد المتكاملة:

تسريع وتأثير إنجاز أعلى النتائج الإنمائية جودة

(ج) أنشطة الرقابة المستقلة: يبلغ التمويل المقترح ١١٥ مليون دولار. وفيما يتعلق بكل من مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ومكتب الأخلاقيات، فقد أبقى البرنامج الإنمائي المخصصات المقترحة عند نفس المستوى الذي كانت عليه في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وتمشيا مع سياسة التقييم التي أقرها المجلس التنفيذي، يقترح البرنامج الإنمائي تخصيص نسبة ٠,٢ في المائة من تقديرات الموارد البرنامجية المشتركة (العادية وغيرها) لمهام مكتب التقييم المستقل، مما يزيد من المخصصات المقدره بمبلغ قدره ٧ مليون دولار مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ويلتزم البرنامج الإنمائي بدور مهام الرقابة المستقلة في الإسهام في تحسين الأداء، ويقدره كثيراً.

(د) تكاليف الأنشطة الإدارية المتكررة تبلغ ٢٨ مليون دولار، مما يمثل انخفاضاً قدره ٧ ملايين دولار (٢٠ في المائة) من المبلغ ٣٥ مليون المسجل في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وسيمول المبلغ المقترح مبادرات استراتيجية غير متكررة للفعالية والكفاءة التنظيمية. وسيستخدم هذا المبلغ فيما يلي:

١' الاستعانة بمصادر مختلفة وتعزيز الابتكارات في إجراءات تسيير العمل والصكوك والعمليات من خلال مختبرات الابتكارات الفعالة من حيث التكلفة في إنجاز أهداف التنمية المستدامة؛

٢' تحسين نموذج المشورة في مجال السياسات من خلال تحقيق إدارة أفضل للمعارف، وزيادة مرونة الهياكل والشراكات الجديدة وتحسين قدرات الموظفين؛

- ٣' وضع طرائق جديدة للشراكات مع القطاع الخاص؛
- ٤' تبسيط أساليب العمل؛
- ٥' الموازنة بين قدرة الموظفين على إنجاز الخطة الاستراتيجية الجديدة، بما في ذلك التدريب على المهارات.

(هـ) تكاليف أنشطة الأغراض الخاصة تبلغ ٣١٦ مليون دولار، مما يمثل انخفاضا قدره ٣٠ مليون دولار (٩ في المائة). وفيما يتعلق بمتطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، اللذين يشكلان جزءا من أنشطة الأغراض الخاصة، فإن البرنامج الإنمائي يحافظ على مستوى دعمه من خلال تخصيص نفس المبلغ من الموارد العادية الذي حُصص في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧. وغالبية الانخفاض البالغ ٣٠ مليون دولار يتصل بتخفيضات في حجم الاستثمارات الرأسمالية والنفقات ذات الصلة.

٣٩ - وترد الأنشطة الإنمائية والمؤسسية المبينة أعلاه في الخطة المتكاملة للموارد (الجدول ١) وفي عنصريين شاملين هما "العنصر العملي" و "العنصر المؤسسي"، كما هو الحال في خطة الموارد المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وأنشطة فعالية التنمية (المدرجة في 'الأنشطة الإنمائية'، الفقرة ٣٧، موزعة بين العناصر البرنامجية والمؤسسية لخطة الموارد المتكاملة.

- ٤٠ - وترد تفاصيل النفقات المؤسسية المقررة لتمويل من الموارد العادية في مناقشة العناصر المؤسسية للميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٨ - ٢٠٢١ (الفصل الخامس).
- ٤١ - وترد تفاصيل الإيرادات المتأتية من استرداد التكاليف من الموارد الأخرى في الفصل السادس.

رابعا - الإطار المتكامل للنتائج والموارد

٤٢ - تتوخى رؤية الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، التزاما منها بمبدأي الشمول والإنصاف، مساعدة البلدان على تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أوضاع إنمائية متنوعة. وتوضح نواتج إنمائية ثلاثة كيف سيقوم البرنامج الإنمائي بتكليف حزمة من ستة حلول تحمل بصمة البرنامج "للمساعدة في القضاء على الفقر بجميع أشكاله، وتسريع التحول الهيكلي من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وبناء القدرة على مواجهة الأزمات والصدمات. وتجسد الحلول التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي العمل الذي يقترح القيام به في مجالات الفقر واللامساواة؛ والحوكمة الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة للجميع؛ وتزويد المجتمعات بالقدرة على درء الأزمات والتعافي منها؛ واعتماد حلول قائمة على احترام الطبيعة ضمانا لاستدامة الكوكب؛ وفجوة الطاقة؛ والمساواة بين الجنسين. وسيجري التنفيذ عن طريق منصة قطرية لدعم أهداف التنمية المستدامة، ومنصة عالمية لتقديم خدمات استشارية وتنفيذية في مجال التنمية، مما يزود البرنامج الإنمائي بأساس للعمل في شراكة مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص كعامل محفز وميسر لدعم منظومة الأمم المتحدة، وفقا لما يستوجبه بوجه عام الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. ويتجلى ذلك في الإطار المتكامل للنتائج والموارد الذي يصاحب الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٤٣ - وتشير الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، إلى ضرورة تحسين نموذج أعمال البرنامج الإنمائي بصورة مستمرة لتمكينه من الاستجابة بصورة أكثر فعالية لطلبات الحكومات فيما يخص خطة

التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وإنجاز الخطة الاستراتيجية نفسها. وسيجري رصد الكفاءة والفعالية التنظيميتين للتأكد من أن البرنامج الإنمائي أهل للمهمة المنوطة به في ثلاثة مجالات رئيسية هي: (أ) تسريع وتائر بإنجاز أعلى النتائج البرنامجية جودة، بما في ذلك دعم فعالية التنمية، استنادا إلى الأدلة وتنفيذ النهج الشاملة بالإضافة إلى مهام التقييم والرقابة على مراجعة الحسابات؛ (ب) وكفاءة وفعالية تعبئة الموارد، والخدمات الإدارية، والمشتريات، والموارد البشرية؛ (ج) والترتيبات المتعلقة بالخدمات من أجل تحقيق النتائج على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ومراعاة التنسيق والاتساق من أجل تعزيز النهج المشتركة على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ والتنفيذ المتكامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وأداء نظام المنسقين المقيمين. وتتفق المجالات المحددة لرصد الأداء مع قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، ومع تقييم الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

٤٤ - وترد معلومات تفصيلية عن الإطار المتكامل للنتائج والموارد في مرفق الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ويتمثل هدفان من أهداف خطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، فيما يلي:

تعزيز الصلة بين النتائج والموارد، وكذلك تيسير إجراء تحليل الحساسية

الاستفادة من الحضور القوي لمكاتب البرنامج الإنمائي القطرية في دعم الشركاء بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، من خلال توفير منصة لتحقيق التكامل

خامسا - الميزانية المتكاملة (الموارد العادية)، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

٤٥ - يقدم هذا الفصل مزيدا من التفاصيل بشأن الميزانية المتكاملة المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، ويتضمن تفاصيل عن العناصر البرنامجية والمؤسسية المقترح تمويلها من الموارد العادية.

٤٦ - ويقترح البرنامج الإنمائي ميزانية تستند إلى مساهمات تقديرية في الموارد العادية قدرها ٢ ٧١٠ ملايين دولار؛ وإيرادات أخرى قدرها ١٣٧ مليون دولار؛ وصيد افتتاحي للموارد العادية قدره ٢٤٦ مليون دولار؛ ونفقات تقديرية قدرها ٢ ٨٨٧ مليون دولار.

ألف - السمات الرئيسية والتغييرات المقترحة

٤٧ - المقترحات الواردة في الميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، هي نفسها الميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، باستثناء السمات والمقترحات التالية:

السمات

(أ) حدوث زيادة في نسبة الموارد الأساسية المخصصة من أجل (برامج) الأنشطة الإنمائية، التي ستزيد تدريجيا من سنة إلى أخرى لتتقسم إلى نسبة ٦٥ في المائة للبرامج و ٣٥ في المائة للمؤسسات بحلول عام ٢٠٢١ (انظر المرفق ألف، الشكل ٢)؛

(ب) يُرصد ٥٩ في المائة من العنصر البرنامجي للموارد لصالح البند ١ من المبالغ المستهدف تخصيصها من الموارد الأساسية. وتمثل هذه النسبة تمويلا برنامجيا محميا من أجل أنشطة البرامج القطرية. ويُرصد ٨٥ في المائة من البند ١ من المبالغ المستهدف تخصيصها من الموارد الأساسية لصالح البلدان المنخفضة الدخل، و ٨٣ في المائة لصالح أقل البلدان نموا^(٣). وتبرز تلك المخصصات الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لجميع البلدان المستفيدة من البرامج، مع استمرار التركيز الشديد على البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نموا (انظر المرفق ألف، الجدول ٤ ج)؛

(ج) إعداد خطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، امتثالاً لأحكام قراري المجلس التنفيذي الرئيسيين، وهما:

'١' القرار ٢٨/٢٠١٢ الذي أقر نظاماً لإجراء تحديثات كل سنتين للرفع من قائمة البلدان المتوسطة الدخل التي يصل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي إلى مستويات عالية، والبلدان المساهمة الصافية التي تمر بمرحلة انتقالية، بعد فترة سماح مدتها سنتان؛

'٢' القرار ٣٠/٢٠١٣ الذي أقر نهجاً متميزاً لاستخدام الموارد العادية في تمويل وجود البرنامج الإنمائي المادي في البلدان المتوسطة الدخل التي يزيد نصيب الفرد فيها من الدخل القومي الإجمالي عن ٦٦٠ دولاراً (انظر المرفق باء، الفرع الرابع).

(د) مواصلة دعم الجانب الأساسي لأنشطة تنسيق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من الموارد العادية؛

(هـ) طلب البرنامج الإنمائي ٥١٧ مليون دولار للأنشطة الإدارية المتعلقة بالعنصر المؤسسي من الميزانية المتكاملة. ويشمل هذا المبلغ طلب ٤٩ مليون دولار في شكل موارد عادية إضافية، تتألف من ٢٩ مليون دولار في عام ٢٠١٨ و ٢٠ مليون دولار في عام ٢٠١٩. ولا يتوقع أن تقدم أي طلبات للحصول على موارد إضافية في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، ويعتزم البرنامج الإنمائي استخدام أقل من ٤٩ مليون دولار (انظر الفقرة ٨١)؛

(و) مواصلة دعم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية من الموارد العادية، استناداً إلى المستويات المتوقعة للمساهمات من الموارد العادية في الميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

التغييرات المقترحة

(أ) توحيد خطوط الفعالية الإنمائية لكفالة الاتساق مع الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (انظر الفقرة ٦٨)؛

(ب) اتباع نهج تقاسم المخاطر من أجل وقاية الخطوط البرنامجية إذا حدثت تقلبات في مستويات الموارد العادية (انظر الفقرة ٦٢)؛

(٣) بعض أقل البلدان نمواً وبلدان منخفضة الدخل، وبعضها بلدان متوسطة الدخل.

(ج) الإفصاح عن الموارد المخصصة لوظائف الرقابة بوصفها بنوداً منفصلة في الميزانية المتكاملة، والحفاظ على الموارد العادية المخصصة لمهام مكتب التقييم المستقل ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ومكتب الأخلاقيات في نفس مستوى الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (يرجى الرجوع إلى الفقرة ٣٨ (ج) والجدول ١ للمخصصات من الموارد الأخرى المرصودة لهذه المهام)؛

(د) وتمشيا مع مبدأ التدرج، وبغية الوفاء بنسبة ٨٥ إلى ٩١ في المائة التي قرر المجلس التنفيذي رصدها للبلدان المنخفضة الدخل لدى توزيع المبالغ المستهدف تخصيصها من الموارد الأساسية في إطار البند ٤١، يُقدم المزيد من الدعم إلى أقل البلدان نمواً، التي تدرج جميعها ضمن البلدان المنخفضة الدخل. وتخصص نسبة إضافية قدرها ٢,٥ في المائة (٥ ملايين دولار) لأقل البلدان نمواً مقارنة بالبلدان المنخفضة الدخل التي ليست من أقل البلدان نمواً (انظر المرفق ألف، الجدول ٤-هـ)؛

(هـ) لم يحدث أي نمو في الميزانية المؤسسية، بفضل تخفيض تكاليف الإدارة وتحسن نسبة الكفاءة الإدارية بما يقدر بـ ٦,٦ في المائة على مدى فترة السنوات الأربع من خلال التحول الذي طرأ على نموذج أعمال البرنامج الإنمائي (انظر الفقرتين ٦٩ و ٧٠)؛

(و) تحسین اتساق المبالغ المستهدف تخصيصها من الموارد الأساسية في إطار البند ٢ مع التوجهات الجديدة للخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (يرجى الرجوع إلى الفقرتين ٦٤ و ٦٥).

باء - دور الموارد العادية

٤٨ - يشدد قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١، والعديد من قرارات المجلس التنفيذي^(٤)، على أهمية توافر الموارد العادية للبرنامج الإنمائي، فهذه الموارد تظل حجر الأساس للمنظمة وتشكل ركيزة داعمة لأشد البلدان فقراً. وتتوقف قدرة البرنامج الإنمائي على دعم البلدان في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والخطة الاستراتيجية على وجود قاعدة تمويل مستدامة.

٤٩ - وأعاد البرنامج الإنمائي، واضعاً في اعتباره توجيهات المجلس التنفيذي بشأن الاستخدام المركز للموارد العادية في الحسابان، صياغة دور هذه الموارد بما يتفق مع الهدف التالي لخطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١:

توضيح دور الموارد الأساسية وعكس الاتجاه التنافسي

٥٠ - وتمكن الموارد العادية للبرنامج الإنمائي من الاستفادة من نقاط قوته الرئيسية في إنجاز خطته الاستراتيجية والمساهمة في أهداف التنمية المستدامة عن طريق المنصات القطرية التي تدعم حلول الأمم المتحدة الإنمائية المتكاملة للتحديات الإنمائية المعقدة والمتراطة المبينة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويبين الشكل ٤ أدناه مواطن القوة الرئيسية التي ستستثمر من خلال الاستخدام المركز للموارد العادية.

(٤) أعيد تأكيد القرارات ٢٣/٩٨ و ١/٩٩ و ٢٣/٩ في القرارات ٩/٢٠٠٢ و ١٨/٢٠٠٢ و ٢٤/٢٠٠٣ و ١٤/٢٠٠٤ و ٢٠/٢٠٠٥ و ٢٤/٢٠٠٦ و ١٧/٢٠٠٧ و ١٦/٢٠٠٨ و ١٠/٢٠٠٩ و ١٤/٢٠١٠ و ١٥/٢٠١١ و ١٠/٢٠١٢ و ١٣/٢٠١٣ و ٢٤/٢٠١٤ و ١٦/٢٠١٥ و ١٦/٢٠١٦.

الشكل ٤ دور الموارد الأساسية



٥١ - شهدت المساهمات التقديرية في الموارد العادية نمواً تدريجياً في كل سنة، إذ ارتفعت قليلاً من ٦٣٠ مليون دولار إلى ٧٠٠ مليون دولار على مدى فترة السنوات الأربع (انظر المرفق ألف، الشكل ١-ب).

٥٢ - وفي حالة انخفاض المساهمات الفعلية في الموارد العادية في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ عن المستوى المخطط له البالغ ٢٧١٠ ملايين دولار، فإن قدرة البرنامج الإنمائي على إنجاز خطته الاستراتيجية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك على توفير منصات قطرية لدعم حلول الأمم المتحدة الإنمائية المتكاملة، ستكون مقيدة بشكل كبير. وبينما يمكن أن تتأثر جميع البلدان، فإن البلدان المنخفضة الدخل التي تتلقى معظم المبالغ المستهدفة تخصيصها من الموارد الأساسية ستكون أشد تضرراً من الانخفاض في الموارد العادية المتاحة للبلدان غير المحمية، بما في ذلك المبالغ المستهدفة تخصيصها من الموارد الأساسية في إطار البند ٢، والبرامج الإقليمية، والدعم البرنامجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، وخطوط الأنشطة ذات الصلة بفعالية التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، تعاني بعض البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً من أوجه قصور شديدة في تعبئة الموارد الأخرى، بحيث يقوض الانخفاض في الموارد العادية بشكل خطير من جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر.

٥٣ - ويمكن أن يؤدي أيضاً الانخفاض في الموارد العادية إلى زيادة المخاطر التنظيمية بالنسبة للبرنامج الإنمائي لما يتركه هذا الانخفاض من آثار سلبية على قدرته المؤسسية على ضمان الجودة والرصد والمساءلة والرقابة، ولا سيما على الصعيد القطري. وفي السنوات الماضية، أدى انخفاض مستويات المساهمات في الموارد العادية إلى تخفيضات في وظائف مديري العمليات ومستشاري السياسات الوطنية والموظفين الدوليين الذين يقدمون الدعم لتخطيط البرامج، وإدارة المشاريع، والتنفيذ، والرصد، والرقابة وأنشطة التوعية. وأدى أيضاً إلى عدم تنفيذ نفقات رأسمالية جديدة، مع تخصيص المبالغ فقط لإصلاح الأصول

الرأسمالية القائمة وصيانتها. وعلى الرغم من أن الانخفاض في الموارد العادية قد قوض من قدرة العديد من المكاتب القطرية، فقد كان الأثر أشد وقعا في البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً، مع اقتران ذلك الانخفاض بوجود ثغرات ملحوظة في اجتذاب الموارد الأخرى وتعبئتها.

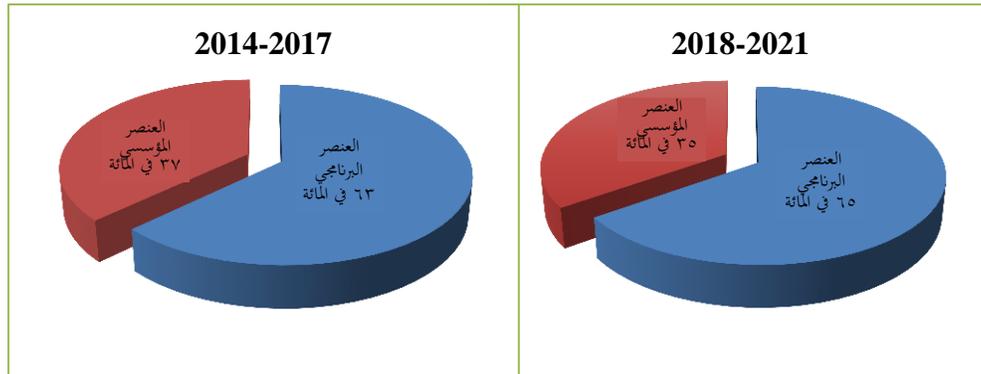
جيم - العناصر البرنامجية للميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

٥٤ - في إطار هذه الميزانية المتكاملة المقترحة البالغ مجموعها ٢ ٨٨٧ مليون دولار، تصل العناصر البرنامجية إلى ١ ٧٩٣ مليون دولار، بزيادة قدرها ٥٥ مليون دولار (٣ في المائة) على مستواها في ميزانية الفترة ٢٠١٧-٢٠١٤ وهو ١ ٧٣٨ مليون دولار. وارتفعت نسبة الموارد العادية المقترحة للعناصر البرنامجية من ٦٣ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ إلى ٦٥ في المائة في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (انظر الجدول ١ أ بالمرفق ألف).

٥٥ - ويوضح الشكل ٥ التوزيع المقرر للموارد العادية بين العناصر البرنامجية والمؤسسية من الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

الشكل ٥

توزيع الموارد العادية بين العناصر البرنامجية والمؤسسية من الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

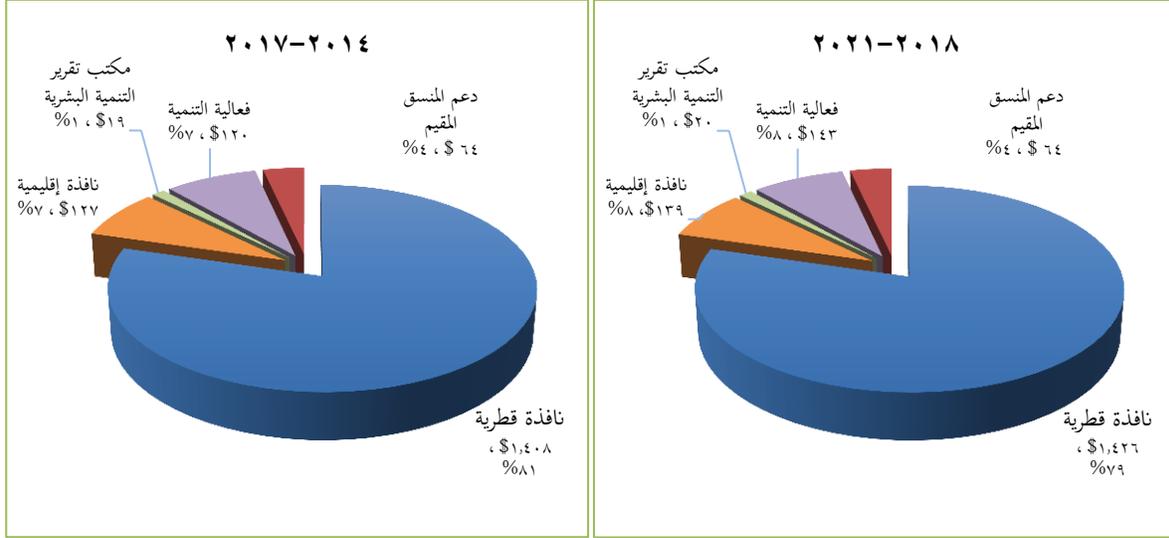


٥٦ - وتستند العناصر البرنامجية إلى مبادئ مترابطة تتمثل في إمكان التنبؤ بالموارد والشمول والتدرج، وهي مبادئ أكد عليها المجلس التنفيذي من جديد في قراره ١٢/٢٠١٢. ويتعلق مبدأ إمكان التنبؤ بالموارد بتوافر ما يكفي من الموارد العادية للحفاظ على الطابع الشامل والمتعدد الأطراف للبرنامج الإنمائي. ويضمن مبدأ الشمول توافر الموارد والأنشطة الإنمائية للبرنامج الإنمائي لدعم جميع البلدان المؤهلة؛ ويركز مبدأ التدرج على توزيع الموارد البرنامجية العادية على البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً.

٥٧ - ويتضمن الشكل ٦ أدناه لمحة عامة عن التخصيص المقترح للموارد العادية للعناصر البرنامجية. ويرد المزيد من التفاصيل في الجدولين ٤ أ و ٤ ب بالمرفق ألف.

الشكل ٦

تخصيص الموارد العادية للعناصر البرنامجية في ميزانيتي الفترتين ٢٠١٨-٢٠٢١ و ٢٠١٤-٢٠١٧



٥٨ - ويرد في الفرع ثانياً أ بالمرفق باء وصفٌ تفصيلي للعناصر البرنامجية للميزانية المتكاملة.

٥٩ - وتخصّص الموارد العادية للأنشطة البرنامجية على الصعيد القطري من خلال نظام المبالغ المستهدف تخصيصها من الموارد الأساسية المعروف باسم TRAC. ويتألف هذا النظام من ثلاثة مستويات، وترتبط فيه موارد المستويين ١ (TRAC-1) و ٢ (TRAC-2) في مجمع مشترك لدعم البرامج القطرية في حين تتاح موارد المستوى ٣ (TRAC-3) من خلال مجمع منفصل لدعم التصدي للأزمات. وتشكل المبالغ المخصصة من النظام الأساس المالي للحضور البرنامجي للبرنامج الإنمائي على أرض الواقع.

٦٠ - وتستخدم العناصر البرنامجية المتبقية من الموارد العادية لتمويل ما يلي: (أ) أنشطة فعالية التنمية، التي تسهم بدور تكميلي في الأنشطة البرنامجية على الصعيد القطري عن طريق توفير ضمان الجودة والقيادة الفكرية والابتكار؛ (ب) البرامج الإقليمية، التي توفر الدعم للتعاون بين البلدان في جميع المناطق الخمس استجابةً للأولويات والتحديات الإنمائية.

٦١ - ومن خلال قراري المجلس التنفيذي ٢٨/٢٠١٣ و ٤/٢٠١٣، توفر الحماية لخمسة عناصر برنامجية، هي تحديد المستويين ١ و ٣ من نظام المبالغ المستهدف تخصيصها من الموارد الأساسية، ودعم المنسق المقيم، والتعاون بين بلدان الجنوب، ومكتب تقرير التنمية البشرية. وأدت حماية المستوى ١ من نظام المبالغ المستهدف تخصيصها من الموارد الأساسية إلى توفير درجة من الاستقرار للأنشطة البرنامجية التي تتلقى الموارد من هذا المستوى.

٦٢ - واستناداً إلى الدروس المستفادة خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٤، يقترح البرنامج الإنمائي اتباع نهج أكثر توازناً يتم فيه توزيع المخاطر على جميع الخطوط البرنامجية لمواجهة أي تقلبات محتملة في مستويات الموارد العادية. ويقترح البرنامج وضع نظام من مستويين، ترد تفاصيله في الفرع ثانياً ب بالمرفق باء.

٦٣ - وستتم موازنة موارد المستوى ٢ من نظام المبالغ المستهدف تخصيصها من الموارد الأساسية لتوفير دعم فعال للتوجهات الجديدة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، وتحديد المنصات القطرية التي

تدعم التعاون بين الوكالات من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتهدف هذه المنصات إلى تيسير وضع حلول متكاملة للتحديات التي تعترض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وستستجيب للطلب المتزايد على الحلول للمشاكل المعقدة التي تتطلب التعاون بين طائفة واسعة من الجهات الفاعلة (الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وغيرها من الجهات)، باستخدام مزيج من طرائق الشراكات كالتعاون والبرامج المشتركة بين بلدان الجنوب، وإتاحة مجال أكبر للاستفادة من الموارد المتنوعة للتمويل بمختلف أشكاله^(٥). وستسهم المنصات القطرية، من خلال زيادة إتاحة الحلول المتكاملة، بصورة كبيرة في تحقيق استجابة "متضافرة" من الأمم المتحدة للتحديات الإنمائية القطرية، على النحو الوارد في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٦٤ - وستخصص جميع مساهمات المستوى ٢ وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي التي ترصد نسبةً تتراوح من ٨٥ إلى ٩١ في المائة من الموارد للبلدان المنخفضة الدخل ونسبةً لا تقل عن ٦٠ في المائة لأقل البلدان نمواً. وفي إطار تلك القواعد، يمكن تخصيص موارد هذا المستوى بشكل صريح لتشكيل تمويل أوليا أو تحفيزيا لوضع حلول تتطلب استجابات متعددة الوكالات والشركاء لمعالجة الاختناقات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعوامل المعجلة بإنجازها. ويمكن مواصلة تطوير معايير تخصيص موارد هذا المستوى بما يتيح إجراء تحليلات وتقييمات "متضافرة"، وبناء الشراكات (ولا سيما مع منظمات الأمم المتحدة غير المقيمة والمؤسسات المالية الدولية)، والاستفادة من الموارد الإضافية في العمل المضطلع به على الصعيد القطري لدعم أولويات التنمية الوطنية من خلال المؤسسات الوطنية، وتشجيع الابتكار. ومن شأن ذلك النهج أن يتيح استخدام موارد المستوى ٢ بكفاءة وفعالية لتحقيق أكبر تأثير ممكن على أرض الواقع، وتقديم قيمة ممتازة مقابل المال المتأتي من المساهمات الأساسية المقدمة للبرنامج الإنمائي تماشياً مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٥ - ويوجه جزء من الموارد العادية إلى البرامج من خلال المستوى ٣ من نظام المبالغ المستهدف تخصيصها من الموارد الأساسية. ويزود هذا المستوى البرنامج الإنمائي بالقدرة على الاستجابة بسرعة ومرونة للاحتياجات الإنمائية للبلدان المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية. وتحدد الكوارث الطبيعية المتواترة والشديدة، والتحديات الذي يفرضه النزاع والعنف المسلح في كثير من البلدان النامية، بإلحاق ضرر بالغ بالبلدان وحياة الأشخاص وسبل العيش. وتهدف الخطة الاستراتيجية إلى تعديل بؤرة تركيز الجهود، بما يساعد البلدان على بناء القدرة على الصمود حتى تتمكن من الحفاظ على مكاسبها الإنمائية على الرغم من الصدمات الخارجية. ويجب أن يكون البرنامج الإنمائي في وضع قوي يتيح له تحليل الإنذارات المبكرة، والدعوة إلى اتباع السياسات الرامية إلى الحد من مخاطر الأزمات ومنع نشوب النزاعات، والتأثير في تلك السياسات، وتنفيذ التدخلات لتحقيق التعافي المبكر في أبكر وقت ممكن في مرحلة العمل الإنساني.

٦٦ - ومع تناقص المساهمات المقدمة للبرنامج الإنمائي من الموارد العادية، تحدد التهديدات بقدرة البرنامج على العمل في سياقات الأزمات بفعالية، وعلى نحو يمكن التنبؤ به، وبصورة مستدامة. وطريقة المستوى ٣ هي أداة الموارد الأساسية الوحيدة التي تتيح تنفيذ إجراءات فورية في هذه السياقات. ذلك أنها آلية مرهنة بالطلب تمكن المنظمة من التحرك بسرعة لتقديم المشورة في مجال السياسات والدراية التقنية والتمويل البرنامجي التحفيزي للمستوى القطري من أجل تحقيق استجابة شاملة ومتسقة.

(٥) سيدعم البرنامج الإنمائي الحكومات في إيجاد طرائق جديدة لتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص لتمويل أهداف التنمية المستدامة.

٦٧ - وتستخدم موارد المستوى ٣ بالاقتران بموارد المستوى ١ من نظام المبالغ المستهدف تخصيصها من الموارد الأساسية وموارد أخرى. ويهدف توفير موارد المستوى ٣ إلى بناء قاعدة للتصدي للأزمات في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، ويتسق مع الهدف التالي لخطة الموارد المتكاملة والميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١:

الاستجابة للأزمات في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، ودمج المسارات من أجل تحقيق الانتعاش والتنمية المستدامة

٦٨ - ويقترح البرنامج الإنمائي توحيد خمسة خطوط متصلة بفعالية التنمية، هي: البرنامج العالمي، وخدمات دعم التنمية، وبرنامج الاقتصاديين، والخدمات الاستشارية في مجال السياسات، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وترد تفاصيل توحيد هذه الخطوط في الفرع ثانياً أ بالملحق ب.

دال - العنصر المؤسسي من الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

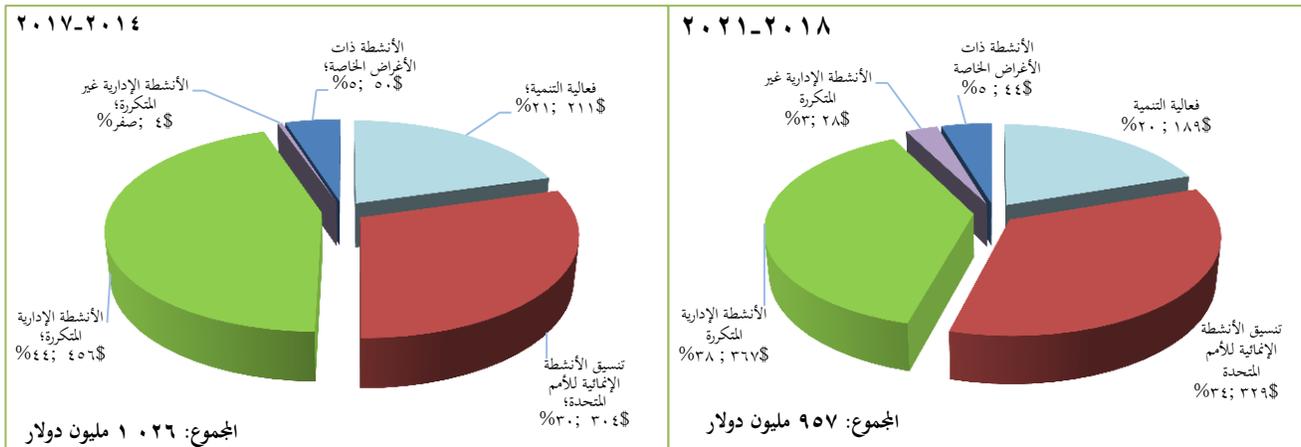
٦٩ - في إطار الميزانية المتكاملة المقترحة البالغ مجموعها ٢ ٨٨٧ مليون دولار، تصل العناصر المؤسسية إلى ٩٥٧ مليون دولار (بعد خصم مبلغ ١٣٧ مليون دولار الممول من مساهمات حكومية في تغطية التكاليف المحلية للمكاتب ومن إيرادات أخرى)، وهو ما يمثل نقصاناً قدره ٦٩ مليون دولار (٦ في المائة) عن مستواها في ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وهو ١ ٠٢٦ مليون دولار (انظر الشكل ٧). وتنقص نسبة الموارد العادية المقترحة للعناصر المؤسسية من ٣٧ في المائة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ إلى ٣٥ في المائة في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ويعزى النقصان في الميزانية المؤسسية المقترحة إلى ما يلي: (أ) زيادات في التكاليف لا تخضع لسلطة تقديرية مقدارها ٨٧ مليون دولار؛ (ب) نقصان صاف في الحجم مقداره ١٥٦ مليون دولار (انظر الجدول ٥ أ بالملحق ألف).

٧٠ - ويقدم الشكل ٧ أدناه لمحة عامة عن العناصر المؤسسية المقترحة من الميزانية المتكاملة حسب فئة تصنيف التكاليف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما في ذلك مقارنة بالفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ويتضمن الجدول ٥ ب بالملحق ألف معلومات حسب فئة الإنفاق.

الشكل ٧

لمحة عامة عن العناصر المؤسسية المقترحة من الميزانية المتكاملة حسب فئة تصنيف التكاليف للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بالمقارنة مع الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



- ٧١ - ويعكس المقترح حدوث خفض كلي وعن قصد في حصة الموارد العادية المخصصة للعنصر المؤسسي من الميزانية المتكاملة لصالح العناصر البرنامجية.
- ٧٢ - كما يعكس إعادة توزيع الموارد على نطاق واسع في إطار العنصر المؤسسي من الميزانية المتكاملة من خلال خفض المبالغ المخصصة للأنشطة الإدارية المتكررة، وأنشطة فعالية التنمية، والأنشطة ذات الأغراض الخاصة، والحفاظ على المبالغ المخصصة لتنسيق الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة، وأنشطة الرقابة المستقلة، والأنشطة الإدارية غير المتكررة للمبادرات الاستراتيجية المتعلقة بزيادة الكفاءة والفعالية المؤسسية.
- ٧٣ - وسينخفض استخدام الموارد العادية للأنشطة الإدارية المدرجة في العناصر المؤسسية من الميزانية المتكاملة بمقدار ٩٠ مليون دولار، في حين سيتم الإبقاء على الموارد لأنشطة الرقابة في نفس مستوى الموارد المخصصة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ويقترح البرنامج الإنمائي استثمارات استراتيجية بقيمة ٢٨ مليون دولار باعتبارها نفقات إدارية غير متكررة (انظر الفقرة ٣٨ (د) والجدول ١ أ بالمرفق ألف).
- ٧٤ - واهتداء بالممارسة السابقة، يطلب البرنامج الإنمائي صلاحية استثنائية خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ لصرف مبلغ يصل إلى ٣٠ مليون دولار من الموارد العادية لتغطية نفقات التدابير الأمنية، سيقصر استخدامه على الولايات الأمنية الجديدة والناشئة كما جاء تعريفها في توجيهات إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن. وسيقوم البرنامج الإنمائي بالإبلاغ عن تلك النفقات في وقت حدوثها^(٦).
- ٧٥ - ويرد في الجدول ٥ أ بالمرفق ألف موجزٌ للمجالات الرئيسية للزيادة والنقصان في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ مقارنة بالفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

هاء - الوظائف

- ٧٦ - سيتحدد ملاك الموظفين اللازم بناءً على العمل المضطلع به في نماذج الأعمال من أجل مواءمة ملاك الموظفين لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، بما في ذلك التدريب على المهارات. وكما حدث في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، تتضمن الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ استراتيجية لتمويل تكاليف الموظفين من رتبة ف-٥ وما دونها بطريقة تعكس بشكل أدق إطار النتائج (انظر الفرع ثانياً ج بالمرفق باء). ولاحتواء التكاليف، يقترح البرنامج الإنمائي البقاء ضمن حدود العدد الذي جرت الموافقة عليه في الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ للوظائف من رتبة مد-١ وما فوقها (انظر الجدول ٥ د بالمرفق ألف).

سادسا - استرداد التكاليف

- ٧٧ - يتعلق استرداد التكاليف بما يلي: (أ) رسوم الخدمات الإدارية العامة على الموارد الثنائية والمتعددة الأطراف وموارد حكومات البلدان المستفيدة من برامج؛ (ب) الإيرادات الأخرى المحصلة من استرداد التكاليف المتصلة بالخدمات المباشرة المقدمة إلى منظمات الأمم المتحدة.

(٦) تم في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ سحب ٥ ملايين دولار من الموارد العادية لمجابهة تفشي مرض فيروس إيبولا في غرب أفريقيا. وقد تم إبلاغ هذا إلى رئيس المجلس التنفيذي وأفصح عنه في الاستعراض السنوي للحالة المالية.

٧٨ - وتشمل هذه الوثيقة المبالغ التقديرية لاسترداد التكاليف لخطّة الموارد المتكاملة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ويعرض الجدول ١ المعلومات الموجزة المتعلقة باسترداد التكاليف، بينما يعرض الجدول ٦ أ بالمرفق ألف معلومات مفصلة عن إيرادات استرداد التكاليف المتصلة بالخدمات الإدارية العامة بحسب مصادر التمويل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وتستند التقديرات إلى المنهجية الحالية لاسترداد التكاليف ومعدلات استرداد التكاليف التي وافق عليها المجلس التنفيذي (القرار ٩/٢٠١٣)، مع مراعاة أن الإيرادات المحصلة من استرداد التكاليف المتصلة بالخدمات الإدارية العامة تقدر على أساس التنفيذ المتوقع للبرامج في الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٧٩ - وامتثالاً لقرار المجلس التنفيذي ٩/٢٠١٣ بشأن استرداد التكاليف والنظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي [المادة ٥-٧(د)]، يطبق البرنامج الإنمائي معدلات متميزة لاسترداد التكاليف حسب الاقتضاء. وفي حين تبلغ تكاليف البرنامج الإنمائي ٨ سنتات للدولار، استناداً إلى معدلات استرداد التكاليف المتميزة التي وافق عليها المجلس التنفيذي، فإن متوسط المعدل الفعلي الحالي لاسترداد التكاليف، البالغ ٦,٥ سنتات للدولار، يقل عن تلك التكلفة. وبناء على ما اشترع من قواعد حالية، يقدر أن يزيد المعدل الفعلي لاسترداد التكاليف إلى ٦,٦ سنتات للدولار بنهاية عام ٢٠٢١.

٨٠ - وبناء على طلب المجلس التنفيذي، سي طرح البرنامج الإنمائي مقترحات لمعالجة الفجوة بين تكلفة مزاولة العمل والمعدل الفعلي لاسترداد التكاليف من خلال تدابير مترابطة يعزز بعضها بعضاً، بما في ذلك عزو التكاليف بشكل أفضل إلى البرامج والمشاريع؛ واتباع منهجيات لتقدير التكاليف تعكس بشكل أدق تكلفة تقديم الخدمات؛ ومواصلة السعي إلى تحقيق أوجه كفاءة؛ وإعادة تقييم استرداد التكاليف.

٨١ - ولدى تطبيق سياسة استرداد التكاليف التي أقرها المجلس التنفيذي على الموارد البرنامجية الأساسية للأنشطة الإنمائية البالغة ١ ٧٢٩ مليون دولار، يصل "الإيراد" المتأتي من استرداد التكاليف ذات الصلة إلى ١٣٨ مليون دولار للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وفي المقابل، تبلغ الميزانية المؤسسية العادية للأنشطة الإدارية المتكررة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ما مجموعه ١٨٨ مليون دولار. وسيتم تمويل الفرق البالغ ٤٩ مليون دولار من موارد عادية إضافية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، مع إدخال التعديلات المؤسسية اللازمة من خلال مبادرة نماذج الأعمال. ويطلب البرنامج الإنمائي موارد إضافية قيمتها ٤٩ مليون دولار للميزانية المؤسسية من أجل تغطية نفقات الأنشطة الإدارية. ويعتزم البرنامج الإنمائي أن يستخدم إذا أمكن مبلغاً أقل من مبلغ الـ ٤٩ مليون دولار المطلوب وذلك عن طريق تعجيل وتيرة تنفيذ مراحل معينة في مبادرات نماذج الأعمال. وسيتم إبلاغ المجلس التنفيذي بصورة منفصلة بالمبالغ المسحوبة من التمويل في الاستعراض السنوي للحالة المالية. وترد التفاصيل ذات الصلة في الجدول ٦ ب بالمرفق ألف.

٨٢ - ووفقاً لقرار المجلس التنفيذي ١١/٢٠١٧، سيواصل البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة السكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسيف، التشاور مع الدول الأعضاء بشأن سياسة استرداد التكاليف وسيقدم مقترحات قائمة على الأدلة لوضع سياسات منسقة لاسترداد التكاليف، تتضمن ما قد يقتضيه الأمر من تعديلات، لتتنظر فيها المجالس التنفيذية المعنية في دورتها السنوية لعام ٢٠١٨.